رغم الاختلافات بين ماكين وأوباما.. يجمع بينهما العزم على تغير مسار الولايات المتحدة

RADIO sawa

رغم الاختلافات بين المرشح الجمهوري جون ماكين والديموقراطي باراك أوباما، إلا أن هناك مؤشرات تدل على أن ما يجمع بين الاثنين هو عزمهما على تغير مسار الولايات المتحدة، لا سيما في مجالات المناخ والهجرة ومسألة معقتل غوانتانامو. وبغض النظر عن من سيفوز في الانتخابات التي ستجري في تشرين الثاني، فإنه من المرجح أن تنضم الولايات المتحدة، أكبر قوة اقتصادية في العالم، إلى الجهود الدولية لمكافحة التغيير المناخي.

وسيتم إغلاق معتقل غوانتانامو، وسيتم الترحيب بالمهاجرين ولكن بدرجة محددة، بدلا من نبذهم.

وبالنسبة لماكين، فان الفرق الكبير بينه وبين أوباما انه يملك سجلا في إحداث التغيير، فيما لا يملك خصمه الديموقراطي سوى الكلمات. ويقول أوباما إن ماكين هو نسخة عن جورج بوش حتى حين يعد بتضميد جروح البيت الأبيض.

مكافحة التغيير المناخي

وفي ظل رئاسة بوش، ابتعدت الولايات المتحدة عن معاهدة كيوتو حول الاحتباس الحراري، إلا أن أوباما وماكين يفضلان الأسلوب الأوروبي الخاص بخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة. وسينتهي سريان معاهدة كيوتو الملزمة أثناء رئاسة الرئيس الأميركي المقبل، ويجتمع المفاوضون حاليا في ألمانيا للتفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق جديد بنهاية العام المقبل.

ويؤكد العلماء أهمية أن تقود الولايات المتحدة أي اتفاق مستقبلي بشأن المناخ إذا أريد لأكبر دول نامية في العالم ومن بينها الصين والهند، الانضمام إلى المعاهدة والبدء في تخفيف أسوأ الآثار المترتبة على الاحتباس الحراري.

إلا أن الخلافات السياسية الأميركية تسببت في إفشال مشروع قرار في مجلس الشيوخ قبل نحو الأسبوع. وأيد أوباما مشروع القرار وعارضه ماكين لأنه لا يتطرق إلى الطاقة النووية.

معتقل غوانتانامو

ويتفق ماكين وأباما على إغلاق معتقل غوانتانامو الذي يحتجز فيه من يشتبه في أنهم ضالعون في "الحرب على الارهاب"، وحظر أية أساليب تحقيق قاسية مثل "التغطيس بالمياه" الذي يعتبره الناقدون بمثابة التعذيب.

ويتفق أوباما وماكين، الذي عانى من التعذيب خلال سجنه مدة خمسة أعوام في فيتنام، بشأن محاكمة معتقلي غوانتانامو "على الفور"، رغم أن ماكين يفضل استخدام محاكم خاصة أنشأها بوش بدلا من المحاكم الأميركية.

وعلى أية حال، فقد تلقت إدارة بوش صفعة قاسية عندما أصدرت المحكمة العليا الخميس حكما يقضي بان معتقلي غوانتانامو لهم الحق في الطعن في اعتقالهم أمام محاكم مدنية أميركية.

إصلاحات الهجرة

وبالنسبة للهجرة، فإن أوباما وماكين يدعمان تطبيق إصلاحات تعالج الوضع القانوني غير الواضح الذي يواجهه نحو ١٢ مليون مهاجر غير شرعي يعيشون في الولايات المتحدة رغم أن الاثنين أبديا أثناء حملتهما الانتخابية تشددا بشأن أمن الحدود.

وفي حديثهما عن تبني خطاب سياسي جديد، قال المرشحان إنهما يسعيان إلى التواصل مع الناخبين المعتدلين والمستقلين الذين تعبوا من الطريقة التي تدار بها الأمور في واشنطن.

وقال أوباما في الثالث من حزيران عندما حصل على ما يكفي من أصوات المندوبين لهزيمة منافسته هيلاري كلينتون "قد نطلق على أنفسنا اسم ديموقراطيين أو جمهوريين، ولكننا أميركيون أولا ودائما".

وعلق المحلل ديريك تشوليت من مركز الأمن الأميركي الجديد الموالي للديموقراطيين بالقول: "أوباما هو مرشح يسعى إلى التغيير، ولكنني كأمريكي أشعر بالسرور من نتيجة الانتخابات التمهيدية". وأضاف: "ماكين يؤمن بضرورة معالجة مسألة التغيير المناخي، ويؤمن بوجوب عدم اللجوء للتعذيب، ويؤمن بإغلاق غوانتانامو. والمرشحان يمثلان بهويتهما وما يمثلانه تغييرا عن مسار بوش".

إصلاح لغة الحوار السياسي

وينتقد المرشحان العلاقة الوثيقة بين المقربين من البيت الأبيض والذين يحصلون على السلطة والمال على حساب الناخبين. ويتحدث الاثنان عن تجفيف مستنقع الخلافات الحزبية والتوصل إلى حل وسط لإحداث التغيير.

وفي كلمة أمام مؤتمر لمالكي الشركات الصغيرة الأسبوع الماضي، قال ماكين إن الناخبين "تعبوا من صراخ الناس على بعضهم البعض في أميركا".

وأضاف: "يريدوننا أن نحترم آراء بعضنا. ويريدوننا الآن أن نتبادل الآراء ونتشارك في آمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا ومخاوفنا. الأميركيون يريدون الحوار".

مواقفهما من الطاقة

تخلى المرشحان المفترضان عن الحزب الجمهوري جون ماكين وعن الحزب الديموقراطي السناتور باراك أوباما عن مواقفهما السابقة حول السياسة الواجب اعتمادها بالنسبة للطاقة في الوقت الذي يؤيد فيه الحزب الجمهوري توسيع عمليات التنقيب عن النفط فيما يركز الحزب الديموقراطي على زيادة الضرائب على شركات النفط الكبيرة.

فقد اقترح ماكين من هيوستن في تكساس، رفع الحظر عن عمليات التنقيب البحرية وذلك في موقف يتنافى مع مواقفه السابقة. وهاجم ماكين دعوة أوباما لفرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة التي تحققها شركات النفط، قائلا إنها كانت حلا يعود إلى فترة السبعينات، على الرغم من أن سناتور أريزونا كان متقبلا لمثل هذه الضريبة الشهر الماضي، وفق ما ذكرت صحيفة واشنطن تايمز.

وأضاف ماكين أن أوباما يريد فرض ضريبة على الأرباح غير المتوقعة التي تحققها شركات النفط، لتتماشى مع الضرائب الجديدة التي يسعى لفرضها على الفحم الحجري وعلى الغاز الطبيعي، مشيرا إلى أن هذا المشروع يبدو مألوفا لأنه كان الفكرة الرئيسية للرئيس الأسبق جيمي كارتر، والذي عاد علينا بفوائد كبيرة.

وقال ماكين إن كل ما سيحققه فرض مثل هذه الضرائب الآن كما كان الوضع، هو زيادة الاعتماد على النفط المستورد وسوف يعرقل تحديدا عمليات الاستكشاف والإنتاج المحلية اللذين نحتاجهما.

وبدوره رد أوباما على ماكين وقال إن التنقيب عن النفط قبالة السواحل قد يأخذ عقدا من الزمن على الأقل قبل إنتاج أي نفط بالكامل، كما أن الأثر الذي سيتركه على أسعار البنزين لا يُذكر في أفضل الحالات طالما أن أميركا تستهلك ما نسبته ٣ بالمئة من إنتاج العالم من النفط.

المواقف من الحرب على الإرهاب

من ناحية أخرى، تبادل المرشحان الهجوم حول كيفية مواصلة الحرب على الإرهاب، فقد أتهم معسكر ماكين أوباما بأنه "مثال ممتاز على التفكير الذي كان سائدا في العاشر من أيلول"، أي قبل يوم واحد من الهجمات التي وقعت عام ٢٠٠١. وكان مستشار ماكين للسياسة الخارجية راندي شونمان قد صرح بأن المعركة مع المسلحين يجب أن تكون على أرض المعركة وليس في المحاكم.

ورد أوباما على معسكر ماكين وصرح للصحافيين على متن طائرته: بأن "هؤلاء هم نفس الأشخاص الذين كانوا مهندسي تشتيت الأنظار بشن حرب على العراق في الوقت الذي كان بإمكانهم هزيمة الأشخاص الذين ارتكبوا فعلا هجمات ١١ أيلول". وقال إنه "بسبب استراتيجياتهم الفاشلة، لا يزال زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن يرسل أشرطة صوتية. ولذلك لا أعتقد أن هناك ادلة تشير إلى أنهم تعلموا الكثير من الدروس المستقاة من أحداث ١١ أيلول".

وفي مقابلة مع شبكة abc الإخبارية أشار أوباما إلى أن المتطرفين الإسلاميين الذين كانوا وراء أول تفجير لمركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣ مثلوا أمام محكمة مدنية ويقبعون حاليا في السجن.

وقال أوباما إن ماكين يكرر نفس الكلام الذي يقوله الرئيس بوش بشأن الحرب على الإرهاب، والذي حرم الولايات المتحدة من الحلفاء وورطها في العراق وجعلها تواجه تهديدات جديدة في أفغانستان، على حد تعبيره.

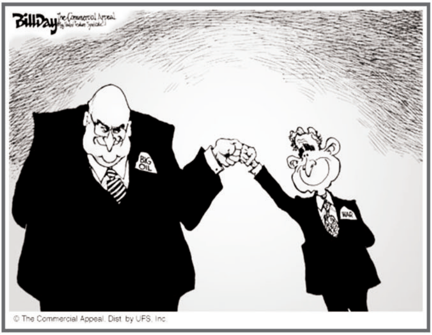
Bill Day The Commercial Appeal
BIG OIL
WAR
© The Commercial Appeal. Dist. by UFS. Inc

AFP

تكلفة كبيرة لخطط مهاجمة إيران

Taqrir Washington

يطرح اشتون كارتر Ashton B.Carter في دراسة بعنوان "الأبعاد العسكرية في إستراتيجية التعامل مع البرنامج النووي الإيراني" Military Elements in a Strategy to Deal with Iran's Nuclear Program، والتي نشرها مركز أمن أميركا الجديدة Center for New American Security كجزء من عدة دراسات تتناول كيفية التعامل مع إيران.

الخيار الإسرائيلي

في حالة قيام إسرائيل بالضربة العسكرية فإنها ستواجه العديد من الصعوبات التقنية، منها:

أولا: على إسرائيل أن تختار طريق الطيران الجوي إلي إيران، ورغم أن هناك احتمالات عديدة، فإن جميع هذه الطرق طويلة وتتضمن التحليق فوق أجواء دول لا ترغب في التورط في مثل هذا الأمر.

ثانياً: بعض الطرق تستغرق مدة تفوق كمية الوقود التي تحملها الطائرات وبالتالي إما أن تتزود الطائرات بوقود في منتصف الرحلة وبالتالي تعود مشكلة إيجاد موقع لحاملات الوقود لانتظار الطائرات، إلى جانب احتمالات الكشف والاعتراض، وإما الاستيلاء على مطار في مكان ما مدة الضربة واستخدامه لإعادة تزويد الطائرات بالوقود.

ثالثا: وبسبب هذه الصعوبات، فإن الضربة ستكون محدودة، تغطي عدة أهداف أقل من الضربة الأميركية، وبالتالي قد تركز إسرائيل على مفاعل ناتانز.

ولكن التكلفة ستكون أصعب في التقدير، فعلى العكس من الولايات المتحدة، فإن إسرائيل غير منخرطة في أي مفاوضات متعددة الأطراف، كما أن إسرائيل ليس لديها "سمعة" عالمية أو إقليمية تحميها عندما تتعامل مع إيران، بالإضافة إلى أن إيران ستحدد ردها أو ثأرها من إسرائيل على حساب أن إسرائيل تعد نفسها لاتخاذ إجراءات إضافية للسيطرة على أي تصعيد.

أما التكلفة المحتملة للولايات المتحدة فإنها ستكون سهلة الإدراك في حالة ضربة إسرائيلية، وحتى لو كانت واشنطن غير متواطئة أو ليس لديها علم، فإن الكثيرين في الشرق الأوسط لن يصدقوا هذا، وسيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تقنع الأوروبيين والروس والصينيين، الذين يشكلون أساسا في أي تسوية دائمة مع إيران، أنها ليس لديها ما تفعله بخصوص الضربة الإسرائيلية، وبالتالي يمكن أن تكون الآثار الناتجة عن الضربة الإسرائيلية بالنسبة للولايات المتحدة تماثل الآثار التي قد تنتج عن الضربة الأميركية.

أهداف أخرى غير نووية

هناك العديد من الأهداف الأخرى ليست لها علاقة بالبرنامج النووي الإيراني، ورغم أن تدميرها لن يسهم مباشرة في تأخير هذا البرنامج، ولكنه من ناحية قد يحقق الجانب الإلزامي في دبلوماسية تجمع العديد من الحوافز والعقوبات big-carrot/big-stick diplomacy، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ التهديد بهذه الطريقة سوف يكون وسيلة تدفع إيران لإعادة التفكير بشأن الخيارات المطروحة أمامها، إلى جانب أن هناك احتمالية لوجود تحريض إيراني يستدعي عمل عسكري أمريكي في المقابل.

ومن بين هذه الأهداف قوات الدفاع الجوي الإيراني، والأسطول الإيراني والقواعد الجوية وقواعد الصواريخ وبعض المواقع العسكرية الاستخباراتية التي تدعم "وكلاء" إيران في العراق ولبنان وأي مكان آخر في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى قوات الحرس الثوري والمخابرات وأهداف قيادية أخرى، فضلا عن البنية التحتية للنفط والغاز.

خيار غزو إيران

رغم وجود خطط أميركية لغزو إيران منذ الحرب الباردة، فإن القيام بذلك الآن كخيار يعتبر أمرا مشكوكا فيه، لعدة أسباب منها:

أولاً: لأن احتلال دولة أخرى في الشرق الأوسط أكبر حجما وأكثر تعقيدا سوف يبدو لأي فرد في واشنطن أو في العواصم الحليفة أمرا غير مقبول، فعدد سكان إيران ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، ومساحة إيران أربعة أضعاف مساحة العراق.

ثانيا: أن القوات الأميركية المطلوبة "المشاة" غير متوفرة، فالولايات المتحدة بالكاد توفر قوات للعراق وأفغانستان، وهذا الأمر من المتوقع أن يستمر لبعض الوقت، وبينما تفتقد الولايات المتحدة إلى قوات المشاة فإنها لا تفتقد إلى القوات الجوية والبحرية والتي يمكن استخدامها ضد إيران كجزء من برنامج شامل للمعاقبة والإضعاف، من خلال هجوم جوي يضم الفئات المستهدفة التي تم ذكرها من قبل، ويستمر لعدة أسابيع أو أشهر.

وبديل للضغط العسكري الشامل سوف يكون هناك بديل آخر وهو فرض حصار جوي وبحري شامل على إيران، مع مناطق حظر طيران داخلية، وبينما قد يحقق الحصار بعض الأهداف، فإنه قد يفرض منفردا من قبل الولايات المتحدة.

الأبعاد العسكرية لإستراتيجية الاحتواء

قد يعتبر العمل العسكري جزءاً من إستراتيجية الاحتواء تجاه إيران، حيث يحقق عدة أهداف، فمن ناحية يتم إحداث دمار هائل لإيران قبل أن تنمو أسلحتها النووية، وتصل إلى درجة تمكنها من ردع مثل هذا الهجوم، ومن ناحية ثانية يستخدم لمعاقبة إيران على تحدي الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، فضلا عن إضعاف قواتها التقليدية.

وتتضمن إستراتيجية الاحتواء على عناصر عسكرية أخرى من خلال ردع إيران عن شن هجوم على الولايات المتحدة أو حلفائها عن طريق القوات الإستراتيجية الأميركية -الصواريخ الباليستية عابرة القارات، الصواريخ الباليستية المطلقة بواسطة الغواصات، وقاذفات القنابل-. إلا أن إستراتيجية الاحتواء، ورغم أنها تردع إيران عن استخدام الأسلحة النووية، فان "امتلاك" إيران لهذه الأسلحة وإمكانية نقلها إلى دول أخرى تعتبر مشكلات لا تتعرض لها إستراتيجية الاحتواء، فامتلاك إيران لأسلحة نووية سوف "يرعب" جيرانها، ويسمح لها بالقيام بأعمال لم تكن لتقوم بها بدون امتلاك القنبلة النووية، إلى جانب أنه سيفتح الباب أمام موجة من الانتشار النووي في الشرق الأوسط، فالدول المجاورة لإيران مثل مصر والسعودية وتركيا سوف تسعى لامتلاك سلاح نووي، إما لأسباب تختص بالمكانة الإقليمية أو لاعتبارات الأمن القومي.

وأخيرا امتلاك السلاح النووي قد يؤدي إلى نقله، فإيران قد تبيع القنابل أو التكنولوجيا إلى دول أخرى من قبل عناصر فاسدة أو مارقة دون علم القيادة العليا، كما أن التحكم في هذه الأسلحة قد يضعف أو يتلاشى نتيجة انهيار النظام أو لأي سبب آخر.

الغارديان: براون ليس اهلا لرئاسة الوزراء

BBC ARABIC.com

تنشر الجارديان في صفحة التعليق مقالا بعنوان "اتضحت الامور بعد سنة: أخطأنا بشأن (جوردون) براون، فهو ليس أهلا للمهمة". يقول كاتبه جونثان ستيل: "لي حدس بان جوردون براون لن يفتح الكثر من زجاجات الشمبانيا الاسبوع المقبل عند الاحتفال بعامه الاول في رئاسة الوزراء. فالشيء الايجابي الوحيد هو كونه مازال في المنصب، ويصعب ايجاد شيء يحتفل به ما عدا ذلك".

"فقد تلقى براون لكمتين في كل من الانتخابات المحلية وانتخابات كرو ونانتوتش التكميلية في شهر ايار، مما جعل موضوع استبدال براون يستأثر بالرأي العام".

بالطبع، من حق كل رئيس وزراء قضاء سنة في منصبه قبل ان يحاسب، وها قد حان الوقت. فلدى الشعب والخبراء على حد سواء، تشكلت فكرة صلبة يتطلب تغييرها زلزالا حقيقيا. أنا ملم بالموضوع من كل الزوايا واعرف كل المبالغات والتشويهات التي يتعرض لها". "لكن الفكرة الاساسية هي نفسها: أنا من اولئك الذين اعجبوا ببراون خلال السنوات العشر التي قضاها وزيرا للمالية وانتظروا بفارغ الصبر تسلمه رئاسة الوزراء، وغيروا رأيهم الآن في وجه أدلة قاطعة على أنه ليس أهلا لها".

وفي صفحة التعليق، تنشر التلغراف مقالا لديفد بلير، يذكر فيه بالتحذير الذي اصدرته وزارة الخارجية البريطانية لمواطنيها من ان تنظيم القاعدة قد يكون يخطط لهجمات في دولة الامارات العربية المتحدة.

ويقول الكاتب ان لا احد يشك في ان القاعدة لها معقل آمن في الحدود بين باكستان وافغانستان، وانها اخترقت اوروبا الغربية، لكنها ان استهدفت دبي مثلا، فستكون تلك علامة على تراجعها. فهناك، حسب الكاتب، اشارات واضحة على ان توسع تنظيم القاعدة الجغرافي قد يكون في نهايته، بل انها بدأت تندحر حيث تلاقي الهزيمة والفشل. ويرى ديفد بلير ان العالم يركز على نقاط القوة عند التنظيم نظرا لقدرته على شن هجمات هائلة، لكن فهم التطورات الاخيرة يتطلب ايضا وعيا بنقاط ضعفه. "لا تحظى بالدعم الا عند عدد محدود من المسلمين السنة، فلا الشيعة ولا معظم السنة يتعاطفون معها، مما يحد من قدرة التنظيم على التوسع. وفي معظم بلاد العالم الاسلامي، قد تعتبر القاعدة دخيلة مفروضة عليهم لا تيارا او حركة محلية.

والاحداث في العراق احسن مثال على ذلك، فوادي نهر الفرات، الى الغرب من بغداد، كاد ان يصبح اهم معقل دائم للتنظيم في الشرق الاوسط، فمعظم سكانه من السنة الذين ارادوا قتال الجيش الاميركي الغازي. وكانت القاعدة تتمتع بدعم السكان مادامت تهاجم اهدافا اميركية وتقاوم الاحتلال الاجنبي. بل اطلق "فرعها" في العراق بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ على نفسه "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وكان على وشك بسط نفوذه في معظم المناطق ذات الاغلبية السنية، على حد قول الصحيفة. "لكن زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين أبو مصعب الزرقاوي ارتكب اخطاء فادحة، فبدل التركيز على طرد الاميركيين، وسع حملته لتستهدف شيعة العراق، وهم يشكلون ٦٠ بالمئة من سكانه، فدبر تفجيرات انتحارية ضد الزوار الشيعة واضرحة ائمتهم في النجف وكربلاء".

"اججت تلك العمليات غضب القيادة العليا في القاعدة، حيث ارسل ايمن الظواهري رسالة تحذير للزرقاوي من ٦٣٠٠ كلمة، اكتشفتها قوات التحالف فيما بعد، كانت بمثابة محاججة ذكية ضد اعمال الزرقاوي وادانة غاضبة لها".

"لكن الزرقاوي تجاهل تحذيرات الظواهري وتمادى في هجماته، بل استهدف مرقد الامامين العسكريين في سامراء في شباط ٢٠٠٦، وما كاد الزرقاوي يقتل في غارة جوية اميركية بعد اربعة اشهر، حتى كانت "الأزمة" التي تنبأ بها الظواهري للقاعدة في رسالته قد بدأت معالمها تتضح".

وتسترسل الصحيفة: "بينما قال مدير وكالة الاستخبارات الاميركية سي آي ايه، مايك هايدن، ان القاعدة منيت بهزيمة شبه استراتيجية، كان المسؤولون البريطانيون اكثر حذرا في تقييمهم، لكن احدهم قال مع ذلك ان القاعدة لا تحقق اهدافها في اتخاذ العراق معقلا لها، وهو الامر الذي كان بمقدورها تحقيقه لو تصرفت بذكاء اكثر".

وفي الاندبندنت، يتناول مارك ستيل موضوع ازمة الغذاء العالمية بالتوازي مع تجارة السلاح باسلوب ساخر. فيتحدث بلسان الحكومات الغربية قائلا انه "من المعقد جدا حل ازمة النقص الحاد في المواد الغذائية في افريقيا لان اسعار المواد الغذائية ارتفعت لتوها، اضف الى ذلك تزايد عدد سكان القارة المطرد. كل هذا يعني انه لا سبيل من انقاذ الملايين من الموت جوعا".

ويسترسل ستيل في سخريته: "لكن من حسن الحظ ان نفس القواعد لا تنطبق على كل المواد الاساسية، مثل الاسلحة مثلا، لذلك لا تسمع احدا يشتكي من نقص الاسلحة في العالم بسبب ارتفاع اسعارها. لا تسمع مثل شكاوى من قبيل: الازمة من الحدة بحيث هناك اليوم من حلفاء اميركا من ليس بحوزتهم قنبلة عنقودية واحدة! أو في الكونغو، يضطر اثنان من زعماء الحرب الى الاشتراك بقاذفة لهب واحدة..."

أما المساعدات الغذائية فتتطلب مؤتمرات وقمما تدوم اياما عديدة، تختتم باعلانات تربط المساعدات بالتجارة وتبدأ بمطالع من قبيل: "لا يمكن حل مشكل المجاعة بتوزيع الغذاء".

اذا، يقول ستيل، بينما يبدو ايصال المساعدات الغذائية الى الجياع مستحيلا، ازدادت قيمة الصفقات التسلحية بـ٣٧ بالمئة خلال العقد الماضي الى ١٠٢٤ مليار دولار. بالطبع، منكم من ليس ضليعا في الاقتصاد، فيتساءل: "لم لا يتفق على انفاق ١٠٢٣ مليار دولار فقط على السلاح واقتناء بعض السندوتشات لأولئك الذين يتضورون جوعا بالمليار المتبقي؟

"ربما ليس هناك ازمة غذائية اصلا. ففي الهند مثلا، بينما يعاني ٤٨ بالمئة من الاطفال دون الخامسة من سوء التغذية، تم تصدير ما قيمته ١,٥ مليار دولار من الارز بسبب التزاماتها في الاتفاقات التجارية. وفي نيجيريا، اجتثت قرى كاملة لاعطاء شركة شيل للنفط متسعا لبناء منشآتها. وفي تنزانيا، بيعت شبكة المياه الصالحة للشرب الى مجموعة شركات تلاعبت بقدر كبير من المال العام. أما في جنوب افريقيا، فبقي عشرات الآلاف دون تيار كهربائي بعد الخصخصة".